

### القاعدة العادية عشر:

كما أن المفسر للقرآن يراعي ما دلت عليه ألفاظه مطابقة، وما دخل في ضمنها، فعليه أن يراعي لوازم تلك المعاني، وما تستدعيه من المعاني التي لم يصرح باللفظ بذكرها.

### التعليق

فتح لنا المؤلف - رحمه الله - في هذه العبارة أبواب الدلالة، وأنها ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة، دلالة تضمن، ودلالة التزام، فدلالة المطابقة هي: دلالة اللفظ على جميع معناه، ودلالة التضمن: دلالته على جزء من معناه، ودلالة الالتزام: دلالته على لازم معناه، ودلالة اللازم على أمر خارج، مثال ذلك إذا قلت: هذه دار، فدلالة هذه الكلمة على ما في الدار من الغرف والحجر والفسحات والحمامات وما أشبهها دلالة مطابقة، ودلالتها على كل غرفة بمفردها دلالة تضمن، ودلالتها على أن لهذا الدار بانياً دلالة التزام.

هذه أنواع الدلالات الثلاثة، ولا شك أن الله إذا فتح على الإنسان معرفة هذه الدلالات فإنه يحصل علمًا كثيراً بأدلة قليلة، ولهذا تجد بعض العلماء يستنبط من الآية أحکاماً كثيرة، وأخرين لا يستنبطون منها إلا بعض هذه الأحكام، كل ذلك بما يفتح الله على الإنسان من الفهم في أنواع الدلالة.



وهذه القاعدة من أجل قواعد التفسير وأنفعها، وتستدعي قوة فكر، وحسن تدبر، وصحة قصد؛ فإن الذي أنزله هو العالم بكل شيء، الذي أحاط علمه بما تحتوي عليه القلوب، وما تضمنه المعني، وما يتبعها ويتقدمها وتتوقف هي عليه؛ ولهذا أجمع العلماء على الاستدلال باللازم في كلام الله لهذا السبب.

والطريق إلى سلوك هذا الأصل النافع: أن تفهم ما دلّ عليه اللفظ من المعني، فإذا فهمتها فهماً جيداً، ففكّر في الأمور التي تتوقف عليها، ولا تحصل بدونها، وما يشترط لها، وكذلك فكر فيما يترتب عليها، وما يتفرّع عنها، وينبني عليها، ولا تزال تفكّر في هذه الأمور حتى يصير لك ملكةً جيدةً في الفوض على المعني الدقيقة، فإن القرآن حق، ولازم الحق حق، وما يتوقف على الحق حق، وما يتفرّع على الحق حق؛ فمن وفق لهذه الطريقة، وأعطاه الله توفيقاً ونوراً، افتتحت له العلوم النافعة، والمعارف الجليلة. ولنمثل لهذا الأصل أمثلة توضحه:

منها: في أسمائه الحسنى «الرحمن الرحيم»، فإنها تدلّ بلفظها على وصفه بالرحمة، وسعة رحمته، فإذا فهمت أن الرحمة التي لا يشبهها رحمة أحد هي وصفه الثابت، وأنه أوصل رحمته إلى كل مخلوق، ولم يخلُ أحد من رحمته طرفة عين، عرفت أن هذا الوصف يدلّ على كمال حياته، وكمال قدرته، وإحاطة علمه، ونفوذ مشيئته، وكمال حكمته؛ لتوقف الرحمة على ذلك كله، ثم استدللت بسعة رحمته على أن شرعه نور ورحمة؛ ولهذا يعلّ تعالي كثيراً من الأحكام الشرعية برحمته وإحسانه؛ لأنها من مقتضاه وأثره.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، فإذا فهمت أن الله أمر بأداء الأمانات كلها إلى أهلها استدللت بذلك على وجوب حفظ الأمانات، وعدم إضاعتها والتغريط والتعدي فيها، وأنه لا يتم الأداء لأهلها إلا بذلك...

### التعليق

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ هذا أمر بأداء الأمانة يستلزم أن نحفظها؛ لأنه لا يتم الأداء إلا بذلك، ولهذا لو أعطيتني أمانة ووضعتها على العتبة عند الباب، فإنني ما أديتها طبعاً.

فإن قيل: ما هو الدليل على وجوب حفظ الأمانة في حرز مثلها وعدم التعدي فيها وعدم التغريط؟

قلنا: الدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾؛ لأنه لا يتم الأداء إلا بذلك. وهذه دلالة التزام.



... وإذا فهمت أن الله أمر بالحكم بين الناس بالعدل استدللت بذلك على أن كل حاكم بين الناس في الأمور الكبار والصغار لا بد أن يكون عالماً بما يحكم به، فإن كان حاكماً عاماً فلا بد أن يحصل من العلم ما يؤهله إلى ذلك، وإن كان حاكماً ببعض الأمور الجزئية كالشقاق بين الزوجين؛ حيث أمر الله أن نبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها، فلا بد أن يكون عارفاً بهذه الأمور التي يريد أن يحكم بها، ويعرف الطريق التي توصله إليها.

وبهذا بعينه نستدل على وجوب طلب العلم، وأنه فرض عين في كل أمر يحتاجه العبد؛ فإن الله أمرنا بأوامر كثيرة، ونهانا عن أمور كثيرة، ومن المعلوم أن امتحال أمره واجتناب نهيه يتوقف على معرفته وعلمه، فكيف يتصور أن يمثل العاجل الأمر الذي لا يعرفه، أو يدع الأمر الذي يعرفه؟

وكذلك أمر لعباده أن يأمروا بالمعروف، وينهوا عن المنكر، يتوقف ذلك على العلم بالمعروف والمنكر ليأمر بهذا، وينهى عن هذا، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما لا يحصل ترك المنهي عنه إلا به فهو واجب؛ فالعلم بالإيمان والعمل الصالح متقدّم على القيام به، والعلم بضد ذلك متقدّم على تركه؛ لاستحالة ترك ما لا يعرفه العبد قصدًا وتقرّبًا وتعيّداً.

### التعليق

كل هذه الأمثلة التزام، إذا أمرنا الله بالصلاحة فهو أمر بها وبما لا تتم إلا بها، إذا أمرنا بالزكاة، فهو أمر بها وبما لا تتم إلا بها، فهذا الرجل الذي عنده مال يجب عليه أن يتعلم أحكام الزكاة والذي ما عنده مال لا يجب عليه إلا إذا كان من باب فروض الكفاية، والإنسان الذي يجب عليه الحجّ يجب عليه أن يتعلم أحكام الحج بخلاف الآخر، والأمر بالمعروف الناهي عن المنكر لا يمكن أن يأمر وينهى إلا وهو عالم بالحكم الشرعي، وعالم بالمعروف وعالم بالمنكر، وعلى كل حال ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهذه القاعدة الفقهية الأصولية هي من هذا الباب دلالتها دلالة التزام، فهو وجوب التزام.



ومن ذلك: الأمر بالجهاد، والتحثّث عليه، من لازم ذلك: الأمر بكل ما لا يتم الجهاد إلا به، من تعلُّم الرمي، والركوب، وعمل آلاته وصناعاته، مع أن ذلك كله داخل دخول مطابقة في قوله تعالى: **﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾** [الأفال: ٦٠]، فإنها تتناول كل قوة عقلية، وبدنية، وسياسية، ونحوها.

ومن ذلك: أن الله استشهد بأهل العلم على توحيده، وقرن شهادتهم بشهادته وشهادة ملائكته، وهذا يدل على عدالتهم، وأنهم حجة من الله تعالى على من كذب، بمنزلة آياته وأدلته.

### التعليق

وهذا واضح؛ لأن أهل العلم هم الذين تُقبل شهادتهم فيما علموا. أما الجاهل فلا، ولهذا لا يجوز للإنسان أن يشهد إلا بما علم، فلا يشهد بما ظنّ، إلا أن يشهد به على وجهه، فيقول: هذا الرجل أتى ما تدل القرينة على أنه فعل كذا.

الحاصل أن الشهادة لا بد لها من علم، ولهذا قال تعالى: **«شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْأَيْمَانُ»** [آل عمران: ١٨]، أي: شهدوا. أما الجاهل، فليس عنده من الآيات الدالة على وحدانية الله ما يستطيع أن يشهد بذلك. ولهذا لا يجوز أن تستفتني إلا من تعلم أنه عالم أو يغلب على ظنك أنه عالم، فإذا أتيت بذلك لا تعرف أهلها ولا تعرف من هو العالم فيها ثم رأيت رجلاً يأتيه الناس ويستفتوه وهو يفتيمهم، غالب على ظنك أنه عالم؛ فهذه طريقة.



ومن ذلك: سؤال عباد الرحمن ربهم أن يجعلهم للمتقين إماماً يقتضي سؤالهم الله جميع ما تم الإمامة في الدين به، من علوم، و المعارف جليلة، وأعمال صالحة، وأخلاق فاضلة؛ لأن سؤال العبد لربه شيئاً سؤال له ولما لا يتم إلا به، كما إذا سأله الجنة واستعاد به من النار، فإنه يقتضي سؤال كل ما يقرب إلى هذه ويبعد من هذه.

### التعليق

ومثله أيضاً: لو قال الطالب: اللهم إني أسألك النجاح، يتضمن وسائل المذاكرة والمراجعة.



ومن ذلك أنه أمر بالصلاح والإصلاح، وأنهى على المصلحين، وأخبر أنه لا يصلح عمل المفسدين؛ فيستدل بذلك على أن كل أمر فيه صلاح للعباد في أمر دينهم ودنياهם، وكل أمر يعين على ذلك، فإنه داخل في أمر الله وترغيبه، وأن كل فساد وضرر وشرّ، فإنه داخل في نهيه والتحذير عنه، وأنه يجب تحصيل كل ما يعود إلى الصلاح والإصلاح بحسب استطاعة العبد؛ كما قال شعيب - عليه السلام -:  
**«إِن أُرِيدُ إِلَّا لِأَصْلَحَ مَا أَسْتَطَعْتُ»** [هود: ٨٨].

ومن ذلك قوله تعالى: **«وَشَرِّرَ الْمُؤْمِنِينَ»** [البقرة: ٢٢٣]، و**«حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْفِتَنِ»** [الأنفال: ٦٥]، يقتضي الأمر بكل ما لا تتم البشارة إلا به، والأمر بكل ما فيه حث وتحريض، وما يتوقف على ذلك ويتبعه من الاستعداد والتمرن على أسباب

الشجاعة والسعى في القوة المعنوية من التألف، واجتماع الكلمة، ونحو ذلك.

ومن ذلك، الأمر بتبليغ الأحكام الشرعية، والتذكير بها وتعليمها، فإن كل أمر يحصل به التبليغ وإيصال الأحكام إلى المكلفين يدخل في ذلك، حتى إنه يدخل فيه إذا ثبتت الأحكام الشرعية، ووُجِدَت أسبابها، وكانت تخفي عادة على أكثر الناس، كثبوت الأهلة - بالصيام والفطر والحج وغيره - إبلاغها بالأصوات، والرمي، وإبلاغها بما هو أبلغ من ذلك؛ كالبرقيات ونحوها، وكذلك يدخل فيه كل ما أعاد على إيصال الأصوات إلى السامعين من الآلات الحادثة، فحدثوها لا يقتضي منعها، ...

### التغليف

شيخنا عبد الرحمن - رحمه الله - دقيق في هذه المسائل، ولا يستوحش من المخترعات العصرية، بينما كان بعض الناس في وقته ينكرون أن ثبت الأهلة بالإذاعة أو بالبرقيات أو ما أشبه ذلك، ويقول بعضهم إن هذه البرقيات سحر أو شياطين تنقل الصوت، لكن الشيخ - رحمه الله - ليس على هذا؛ وكان الناس قبل أن تأتي الإذاعة، وقبل أن تأتي المدافع يمشون بالأسواق ويرمون بالبنادق، فهذه وسائل لا يقال عنها بدعة، كما اشتبه على بعض الناس فقالوا: هذه الوسيلة ليست موجودة في عهد الرسول ﷺ وأصحابه؛ وقالوا: وسيلة حفظ العلم بالأشرطة ليست موجودة في عهد الرسول ﷺ وأصحابه، فهي إذن بدعة، وقد قال النبي ﷺ:

«كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»<sup>(١)</sup>، فتسجياتكم وأشرطتها كلها في النار؛ لأنها بدعة! هذا غير صحيح؛ لأن هذه وسيلة، أنا لم أتعبد الله بأنني أضعها في المسجل وأجعلها عبادة، إنما هي وسيلة، كالأقلام من عهد الرسول ﷺ؛ فقد كانوا يكتبون بالعيدان والقصب وما أشبهها. أما الآن، فاختلت الأحوال. وكذلك الورق كان نادراً، فكانوا يكتبون على العظام والحصا واللخاف وما أشبهها.

فالملهم أنه يجب أن نعرف الفرق بين الوسيلة وبينقصد أو الغاية، فوسائل المشروع مشروعة؛ فالبدعة لا تكون إلا فيما قصد لذاته. أما ما كان وسيلة لغيره، فلا. والوسائل لها أحکام المقاصد، وليس قولنا: إن الوسائل لها أحکام المقاصد مثل قول بعض الناس: إن الغاية تبرر الوسيلة! لأن هذه الأخيرة مقولة خبيثة استخدمها الشيوعيون لأغراضهم ظناً منهم أن غایاتهم حميدة، فهي تتكلم في الحق، لكن قد تؤدي إلى باطل.

أنا ما أستمع للمسجل للتبعيد بالاستماع، إنما أستمع للمسجل لضبط القرآن فقط. لو قال أحد: بدل أن نجعل واحداً يقرأ ونستمع، نجعل هذا المسجل يقرأ ونستمع! قد نقول: هذا ليس بمشروع؛ لأن هذا المسجل ما ينال الأجر، وإلا لقلنا إنه يصلح أن نجعله عند الميكروفون ويؤذن بدل المؤذن، كما يفعل بعض الناس، وسمعت

(١) أخرجه أحمد (١٢٦/٤)؛ وأبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة (٤٦٠٧)؛ والترمذى في العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٢٦٧٦)؛ وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهدىين (٤٢)، وغيرهم كثير، من حديث العرياض بن سارية.

أنه في بعض البلاد الإسلامية يجعلون مسجلاً على الساعة، فإذا وصلت الساعة إلى الوقت انفتح المسجل بالأذان وهذا خطأ؛ لأن الأذان عبادة، وهذا المسجل جماد لا يتبعد. لكن الاستماع للتلاوة من المسجل لا شيء فيه؛ لأنه يستمع إليه للتلاوة والضبط فقط، وكما ينظر إليه في ورق المصحف، كذلك يستمع إليه، ويمكن أن يكون له الأجر بما يقوم في قلبه من الخشوع والإنابة وتدارك المعنى كما لو سمع أحدها يتلو.

فالمسجل لا يستمع إليه تبعداً، وما يحصل في قلبه من خشوع وتدارك يؤجر عليه من هذه الناحية. لكن ليس كما لوقرأ عنده إنسان أو اتفق وإيابه على أن يقرأ، لأن القارئ له بكل حرف عشر حسانات، والمستمع كذلك.

□ □ □

... فكل أمر ينفع الناس، فإن القرآن لا يمنعه، بل يدلّ عليه لمن أحسن الاستدلال به، وهذا من آيات القرآن، وأكبر براهينه، أنه لا يمكن أن يحدث علم صحيح ينقص شيئاً منه، فإنه يرد بما تشهد به العقول جملة أو تفصيلاً، أو يرد بما لا تهتدى إليه العقول. وأما وروده بما تحيله العقول الصحيحة وتمنته، فهذا محال، والحس والتجربة شاهدان بذلك؛ فإنه مهما توسيع الاختراعات، وعظمت الصناعات، وتوسعت المعارف الطبيعية، وظهر للناس في هذه الأوقات ما كانوا يجهلونه قبل ذلك، فإن القرآن - والله الحمد - لا يخبر بإحالته؛ بل تجد بعض الآيات فيها إجمال أو إشارة تدل عليه. وقد ذكرنا شيئاً من ذلك في غير هذا الموضوع، والله أعلم وأحکم، وبإله التوفيق.

## التعليق

مثل الكهرباء، فقد تكلم الشيخ عبد الرحمن - رحمه الله - في الكهرباء وأثارها النافعة.

خلاصة هذه القاعدة: أن دلالة القرآن على الأشياء ثلاثة أقسام: المطابقة والتضمن والالتزام، وأنه ينبغي للإنسان أن يعتني بأنواع هذه الدلالات حتى يُفتح له بذلك باب عظيم من العلم، بل أبواب، والناس يختلفون في هذا اختلافاً كثيراً، فتجد بعض الناس إذا تكلم على حديث أو على آية ليستربط منها الأحكام أتى بفوائد كثيرة، بينما غيره لا يأتي إلا بقليل، والمؤلف ذكر عدة أمثلة في هذا، خصوصاً فيما يتعلق بدلالة الالتزام.



القاعدة الثانية عشرة:

الآيات القرآنية التي ظاهرها التضاد يجب حمل كل نوع منها على حال بحسب ما يليق ويناسب المقام.

وهذا في مواضع متعددة من القرآن:

منها: الإخبار في بعض الآيات أن الكفار لا ينتظرون ولا يتكلمون يوم القيمة، وفي بعضها: أنهم ينتظرون، ويحتاجون، ويعتذرون، ويعرفون، فحمل كلامهم ونطقوهم: أنهم في أول الأمر يتكلّمون ويعتذرون، وقد ينكرون ما هم عليه من الكفر، ويُقسمون على ذلك، ثم إذا ختم على أستتهم، وشهدت عليهم جوارحهم بما كانوا يكسبون، ورأوا أن الكذب غير مفيد لهم، أخرسوا فلم ينتظروا.

وكذلك الإخبار بأن الله تعالى لا يكلّمهم ولا ينظر إليهم يوم القيمة، مع أنه أثبت الكلام لهم معه؛ فالنبي واقع على الكلام الذي يسرّهم ويجعل لهم نوع اعتبار، وكذلك النظر، والإثبات واقع على الكلام الواقع بين الله وبينهم على وجه التوبیخ لهم والتقریع؛ فالنبي يدل على أن الله ساخط عليهم، غير راض عنهم، والإثبات يوضح أحوالهم، ويبين للعباد كمال عدل الله بهم؛ إذ وضع العقوبة موضعها.

ونظير ذلك أن في بعض الآيات أخبر أنه: ﴿لَا يُشَفِّلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وفي بعضها أنه يسألهم: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٩٢]، و﴿مَاذَا أَجْبَثُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥].

ويسألهم عن أعمالهم كلها؛ فالسؤال المنفي: هو سؤال الاستعلام والاستفهام عن الأمور المجهولة، فإنه لا حاجة إلى سؤالهم مع كمال علم الله، واطلاعه على ظاهرهم وباطنهم، وجليل أمورهم ودقائقها. والسؤال المثبت واقع على تقريرهم بأعمالهم، وتوبغخهم، وإظهار أن الله حكم فيهم بعدله وحكمته.

ومن ذلك الإخبار في بعض الآيات أنه لا أنساب بين الناس يوم القيمة، وفي بعضها أثبت لهم ذلك؛ فالمثبت: هو الأمر الواقع والنسب الحاصل بين الناس؛ كقوله: ﴿يَوْمَ يَقُرَرُ الْمَرءُ مِنْ أَخْيَهُ وَأَمْهَ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٤ - ٣٥] إلى آخرها. والمنفي: هو الانتفاع بها، فإن كثيراً من الكفار يدعون أن أنسابهم تنفعهم يوم القيمة، فأخبر تعالى أنه ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩].

ونظير ذلك: الإخبار في بعض الآيات أن النسب نافع يوم القيمة، كما في إلحاقي ذرية المؤمنين لأبائهم في الدرجات، وإن لم يبلغوا منزلتهم، وأن الله يجمع لأهل الجنات والدرجات العالية من صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم؛ فهذا لما اشتركوا في الإيمان وأصل الصلاح زادهم من فضله وكرمه، من غير أن ينقص من أجور السابقين لهم شيئاً.

### التعليق

وبذلك تظهر الحكمة في قوله تعالى: ﴿أَلَهُنَا بِهِمْ ذُرِّيَّةٌ وَمَا أَنْتُمْ مِنْ عَبِّدُهُمْ وَنَنْهَا شَعْرُ كُلُّ أُمَّةٍ إِمَّا كَسَبَ رَهِينًا﴾ [الطور: ٢١]؛ لأنه قد يقول قائل: هؤلاء يرفعون قليلاً، وهؤلاء ينزلون، فبین الله أنه لا ينزل، بل يرفع النازل، ولا ينزل المرتفع.



ومن ذلك الشفاعة، فإنه أثبتها في موضع، ونفتها في موضع من القرآن، وقيّدها في بعض الموضع بإذنه، ولمن ارتضى من خلقه، فتعيّن حمل المطلق على المقيد، وأنه حيث نفّيت فهي الشفاعة التي بغير إذنه، ولغير من رضي الله قوله وعمله، وحيث أثبتت فهي الشفاعة التي يأذنه، لمن رضيه وأذن فيه.

ومن ذلك: أن الله أخبر في آيات كثيرة أنه لا يهدي القوم الكافرين، والفاشين، والظالمين ونحوها، وفي بعضها: أنه يهديهم ويوفّقهم، فتعيّن حمل المنفيات على من حَقَّت عليه كلمة الله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١١] وَلَوْ جَاءَهُمْ كُلُّ مَا يَأْتِي﴾ [يونس: ٩٦ - ٩٧]، وحمل المثبتات على من لم تحق عليهم الكلمة، وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه.

ومن ذلك: الإخبار في بعض الآيات أنه العلي الأعلى، وأنه فوق عباده، وعلى عرشه، وفي بعضها: أنه مع العباد أينما كانوا، وأنه مع الصابرين، والصادقين، والمحسينين ونحوهم؛ فَعَلُوهُ تعالى أمر ثابت له، وهو من لوازمه ذاته، ودُنُوهُ ومعيّته لعباده؛ لأنه أقرب إلى كل أحد من حبل الوريد، فهو على عرشه عَلَيْهِ على خلقه، ومع ذلك فهو معهم في كل أحوالهم، ولا منافاة بين الأمرين؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء في جميع نعمته، وما يُتوهم بخلاف ذلك فإنه في حق المخلوقين. وأما تخصيص المعية بالمحسينين ونحوهم، فهي معية أخص من المعية العامة، فإنها تتضمن محبتهم، وتوفيقهم، وكلاعاتهم، وإعانتهم في كل أحوالهم، فحيث وقعت في سياق المدح والثناء فهي من هذا النوع، وحيث وقعت في سياق التحذير والترغيب والترهيب فهي من النوع الأول.

ومن ذلك: النهي في كثير من الآيات عن موالة الكافرين، وعن موذتهم والاتصال بهم، وفي بعضها: الأمر بالإحسان إلى من له حق على الإنسان منهم، ومصاحبته بالمعروف؛ كالوالدين ونحوهم، فهذه الآيات العامت من الطرفين قد وضحتها الله غاية التوضيح في قوله: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَا  
يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِينِكُمْ أَن تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ  
إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّن دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى  
إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلُّوْهُمْ﴾ الآية [المتحنة: ٨ - ٩]، فالنهي واقع على التولى والمحبة لأجل الدين، والأمر بالإحسان والبر واقع على الإحسان؛ لأجل القرابة، أو لأجل الإنسانية على وجه لا يخل بدين الإنسان.

### التعليق

الفرق بين البر والإقساط في قول الله: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ  
لَمْ يُقْتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَا يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِينِكُمْ أَن تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا﴾ أن البر: زيادة في الفضل، والإقساط: العدل؛ فمثلاً: إذا أحسنوا إليانا نحسن إليهم، وإذا كان لهم حق نحسن إليهم. أما الثاني: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ  
عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِّن دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى  
إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلُّوْهُمْ﴾، ولم يقل: أن تبروهم، حتى هؤلاء ربما يكونون في الإحسان إليهم خير؛ لكنهم ليسوا كالأولين. والموالاة والموادة لجميع الكفار محمرة. وكذلك الفرق الضالة إذا كانت بدعهم تكفرهم، فلا تجوز موالتهم.

ومن ذلك: أنه أخبر في بعض الآيات أن الله خلق الأرض ثم استوى إلى السماء فسوانهن سبع سماوات، وفي بعضها: أنه لما أخبر عن خلق السماوات أخبر أن الأرض بعد ذلك دحها؛ فهذه الآية تفسّر المراد، وأن خلق الأرض متقدّم على خلق السماوات، ثم لما خلق الله السماوات بعد ذلك دحى الأرض، فأودع فيها جميع مصالحها المحتاج إليها.

ومن ذلك: تارة يخبر أنه بكل شيء علیم، وتارة يخبر بتعلق علمه ببعض أعمال العباد ببعض أحوالهم، وهذا الأخير فيه زيادة معنى، وهو أنه يدل على المجازاة على ذلك العمل، سواء كان خيراً أو شرّاً، فيتضمن مع إحاطة علمه: الترغيب والترهيب.

ومن ذلك: الأمر بالجهاد في آيات كثيرة، وفي بعض الآيات الأمر بكف الأيدي والإخلاد إلى السكون، فهذه حين كان المسلمون ليس لهم قوة ولا قدرة على الجهاد باليد، والآيات الآخر حين قووا وصار ذلك عين المصلحة، وهو الطريق إلى قمع الأعداء.

ومن ذلك: أنه تارة يضيف الأشياء إلى أسبابها التي وقعت وتقع بها، وتارة يضيفها إلى عموم قدرته، وأن جميع الأشياء واقعة بإرادته ومشيئته؛ فيفيد مجموع الأمرين: إثبات التوحيد، وتفرد الباري بوقوع الأشياء بقدرته ومشيئته، وإثبات الأسباب والمسببات، والأمر بالمحبوب منها، والنهي عن المكروره، وإباحة مستوى الطرفين؛ فيستفيد المؤمن العجّد والاجتهاد في عمل الأسباب النافعة، والنظر وملاحظة فضل الله في كل أحواله، وأن لا يتكل على نفسه في أمر من الأمور، بل يتّكل ويستعين بربّه.

وقد يخبر أن ما أصاب العبد من حسنة فمن الله، وما أصابه من سيئة فمن نفسه؛ ليعرف عباده أن الخير والحسنات والمُحَابَّ تقع بمحض فضله وجوده، وإن جرت بعض الأسباب الواقعة من العباد، فإن الأسباب هو الذي أنعم بها، وهو الذي يسرّها، وأن السيئات - وهي المصائب التي تصيب العبد - أسبابها من نفس العبد وبتقديره في حقوق ربّه، وتعدّيه لحدوده، فالله وإن كان هو المقدر لها، فإنه أجرها على العبد بما كسبت يداه، ولهذا أمثلة يطول عدّها.

### التعليق

جاء في القرآن آيات ظاهرها التعارض، يعني: أن بعضها يعارض بعضاً ظاهراً. ولا يمكن في القرآن ولا في صحيح السنة أن تتعارض النصوص؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ أَخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، مما كان من عند الله، فليس فيه اختلاف. والعلماء رحمهم الله يذهبون إلى الجمع بين هذه النصوص التي ظاهرها التعارض إما بحملها على اختلاف الأحوال، أو اختلاف الأشخاص، أو اختلاف الأسماء، أو اختلاف الأمكنة. فهذه أربعة احتمالات لا تدعوها هذه الأحوال. يعني: يكون هذا الذي ظاهره اختلاف ينزل على حال دون حال، أو في وقت دون وقت، أو في مكان دون مكان، أو في أشخاص دون أشخاص. وقد ألف الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - كتاباً سماه: «دفع إيهام الاضطراب عن أي الكتاب»، جمع فيه الآيات التي قيل إنها متعارضة، أي: ظاهرها التعارض، وجمع بينها. والجمع قد يكون متكلاً وبعيداً، وقد يكون قريباً حسب ما يوفق الإنسان له. والمهم

أن لدينا قاعدة ثابتة راسخة، وهي أن القرآن لا يمكن أن يتعارض؛ لأن التعارض معناه دفع بعضه ببعض، وهذا لا يمكن؛ لأنه كلام من عند الله عز وجل، والمؤلف - رحمه الله - ذكر أمثلة كثيرة من هذا النوع، وذكر كيف يجمع بين هذه الآيات التي ظاهرها التعارض.



## القاعدة الثالثة عشرة:

## طريقة القرآن في الحجاج والمجادلة مع أهل الأديان الباطلة.

قد أمر الله بالمجادلة بالتي هي أحسن، ومن تأمل الطرق التي نصب الله المحاجة بها مع المبطلين على أيدي رسليه رآها من أوضح الحجج، وأقوها، وأقومها، وأدلّها على إحقاق الحق، وإزهاق الباطل على وجه لا تشويش فيه، ولا إزعاج؛ فتأمل محاجة الرسل مع أُممهم، وكيف دعوهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، من جهة أنه المتفرد بالربوبية، والمتوحد بالنّعم، وهو الذي أعطاهم العافية، والأسماع، والأبصار، والعقول، والأرزاق، وسائر أصناف النعم؛ كما أنه المتفرد بدفع النقم، وأن أحداً من الخلق ليس يقدر على نفع ولا دفع، ولا ضرّ ولا نفع؛ فإنه بمجرد معرفة العبد بذلك واعترافه به، لا بدّ أن ينقاد للدين الحق الذي به تتم النعمة، وهو الطريق الوحيد لشكرها، وكثيراً ما يحتاج على المشركين به في عبادته بإلزامهم باعترافهم بربوبيته، وأنه الخالق لكل شيء، والرازق لكل شيء؛ فيتعين أنه المعبد وحده، فانظر إلى هذا البرهان كيف ينتقل الذهن منه بأول وهلة إلى وجوب عبادة من هذا شأنه، ووجوب الإخلاص له ...

## التعليق

أظن الانتقال هذا واضح جداً، مثلاً لو أن رجلاً يعبد صنماً، نقول له: هل هذا الصنم أو جدك؟ هل خلقك؟ سيقول: لا. هل هو الذي يرزقك ويعافيتك ويدفع عنك النقم؟ سيقول: لا. من الذي يفعل ذلك؟ سيقول: الله. فإذا قال: إن ذلك هو الله، قلنا: إذن يجب عليك أن لا تعبد إلا الله، ما دمت تعرف أن النعم التي أمّدك الله بها، والنقم التي دفعها الله عنك قبل أن تصيبك، ورفعها عنك بعد أن أصابتك، ما دمت تعرف أنها من الله، فإن الواجب عليك أن لا تعبد إلا إياه. وأظن هذا واضح جداً. ولهذا يقول الله عز وجل: ﴿فَإِنْ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ﴿فَإِنْ يُصْرَفُونَ﴾ [غافر: ٦٩]، يعني: كيف يصرفون عن الحق مع وضوحيه؟



... ويجادل المبطلين أيضاً بذكر عيوب آلهتهم، وأنها ناقصة من كل وجه، لا تغنى عن أهلها شيئاً...

## التعليق

هذا أيضاً من وجوه الإلزام بعبادته وحده أن يقال: هذه الآلهة التي تعبد هل هي تنفعك؟ ما هو الجواب: لا، بل هي بنفسها ناقصة ﴿يَتَأْبَاهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلُ فَاسْتَوْعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوْ أَجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣] نقص في القدرة، وزيادة على ذلك نقص في الضعف؛ ما يستطيعون، ولا يدافعون عن أنفسهم، وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه. مع أن الذباب من أهون الحشرات وأحققرها، ومع ذلك إذا سلب هذه الأصنام شيئاً

وأخذه منها ما استنقذوه منه! وهذا مثل عظيم إذا تأملته عرفت أن جميع ما يعبد من دون الله لا يستحق أن يكون رباً ولا معبوداً.



... ويقيم الأدلة على أهل الكتاب بأنهم لهم من سوابق المخالفات لرسلهم ما لا يُستغرب معه مخالفتهم لمحمد ﷺ، وينقض عليهم دعاوיהם الباطلة، وتزكيتهم لأنفسهم، ببيان ما يضاد ذلك من أحوالهم، وأوصافهم، ويجادلهم بتوضيح الحق وبيان براهينه، وأن صدقه وحقيقة تدفع بمجردها جميع الشبه المعارضة له **﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾** [يونس: ٣٢].

وهذا الأصل في القرآن كثير، فإنه يفيد في الدعوة للحق، ورد كل ما ينافيء. ويجادلهم بوجوب تنزيل الأمور منازلها، وأنه لا يليق أن يجعل للمخلوق العبد الفقير العاجز من كل وجه بعض حقوق الرب الخالق الغني الكامل من جميع الوجوه. ويتحداهم أن يأتوا بكتاب أو شريعة أهدى وأحسن من هذه الشريعة، وأن يعارضوا القرآن فـيأتوا بمثله إن كانوا صادقين، ويأمر نبيه بـمباهلة من ظهرت مكابرته وعناده، فينكصون عنها؛ لعلهم أنه رسول الله الصادق الذي لا ينطق عن الهوى، وأنهم لو باهلوه لـهلكوا.

وفي الجملة، لا تجد طریقاً نافعاً فيه إحقاق الحق، وإبطال الباطل؛ إلا وقد احتوى عليه القرآن على أـكمل الـوجوه.

### ===== التعليق =====

المـبـاهـلـة هي مـأـخـوذـة من الـابـتهاـلـ إلى الله جـلـ وـعلاـ، وهـيـ المـبـالـغـةـ فيـ الدـعـاءـ وـصـورـتـهاـ أـنـ يـأـتـيـ المـتـخـاصـمـانـ وـيـقـولـ بـعـضـهـمـ

لبعض لتباهل، ونقول: اللَّهُمَّ مَنْ كَانَ مِنْنَا كاذبًا فعليه لعنة الله، وما أشبه ذلك مما يدعون به على الكاذب. وقد أشار الله إليها في قوله:

**﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّيْمَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مَّنْ دُونَ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلُّوْا فَقُولُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾** [آل عمران: ٦٤]، والأية الثانية كقوله تعالى: **﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا ثُمَّ تَبَتَّهُنَّ فَنَجْعَلُ لَقْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾** [آل عمران: ٦١].

والخلاصة أن هذه القاعدة في بيان مجادلة القرآن ومحاجته للمخالفين، وأنها من أبين المجادلات وأوضحتها وأقومها حجة. ومن طريقة القرآن في المجادلة أنه يعدل إلى الطريق الذي لا نزاع فيه عن الطريق الذي فيه نزاع، حتى وإن أمكن إقناع الخصم بما فيه من نزاع، فإنه يدعه ويأتي بالطريق الواضح. مثاله: محاجة إبراهيم للذي حاجه في ربه **﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ الذِّي يُعْيِّنُهُ وَيُمْبِيْتُهُ قَالَ أَنَا أُخْرِيْهُ وَأُمْبِيْتُهُ﴾** [البقرة: ٢٥٨]، يعني: فأنا مثل ربك. كيف يحيي ويميت؟ هذا الرجل الظالم يقول: إنه يؤتني إليه بالرجل مستحقاً للقتل فيعفو عنه، وهذا على زعمه إحياء، ويؤتني إليه بالرجل غير جان على نفسه ولا غيره ولا يستحق القتل فيقتله، وهذا على زعمه إماتة. إبراهيم عليه السلام لم يذهب ليحاج في هذه النقطة، ولو حاجه إبراهيم لغلبه بلا شك؛ لأن هذا ليس إحياء ولا إماتة. غاية ما هنالك في المسألة الأولى أن الذي يستحق القتل رفع عنه القتل، والذي أبقى الحياة فيه هو الله، ولو شاء الله لمات. وفي الثانية أيضاً غاية ما فيه أنه فعل سبباً يقتضي أن يموت هذا الرجل فقتل، ولكن

الذي أ Mataه هو الذي أحياه؛ فبإمكان إبراهيم أن يجادل على هذه النقطة، ولكنه عدل إلى أمر يفهمه ولا يستطيع التخلص منه، فقال له إبراهيم: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأَتَتْ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهِدِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فهنا ينبغي عند المحاجة خصوصاً إذا عرفت أن الذي يحاجك لا يريد إلا أن ينصر قوله، ينبغي أن تعدل عن الطريق الذي يحتاج إلى جدل إلى طريق واضح لا يحتاج إلى جدل، ما دام المقصود الوصول إلى إفحام الخصم، فإذا أراد أن يسد علينا طريقة بإمكاننا أن نفتحه، فلنرجع إلى طريق آخر لا يستطيع أن يسدّه.



القاعدة الرابعة عشرة:

حذف المُتَعَلِّق - المعهول فيه -

يفيد تعميم المعنى المناسب له.

وهذه قاعدة مفيدة جداً، متى اعتبرها الإنسان في الآيات القرآنية أكسبته فوائد جليلة، وذلك أن الفعل، أو ما هو في معناه، متى قُيّد بشيء تقيد به، فإذا أطلقه الله تعالى، وحذف المُتَعَلِّق فعمم ذلك المعنى، ويكون الحذف هنا أحسن وأفيد كثيراً من التصريح بالمتتعلقات، وأجمع للمعنى النافعة، ولذلك أمثلة كثيرة جداً:

منها: أنه قال في عدة آيات: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [النور: ٦١]،  
﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ﴿لَعَلَّكُمْ تَنْتَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢١]؛  
فيدل ذلك على أن المراد: لعلكم تعلقون عن الله كل ما أرشدكم إليه، وكل ما علمكموه، وكل ما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة،  
لعلكم تذكرون جميع مصالحكم الدينية والدنيوية، لعلكم تتقدون  
جميع ما يجب اتقاؤه من جميع الذنوب والمعاصي.

ويدخل في ذلك ما كان السياق فيه، وهو فرد من أفراد هذا المعنى العام؛ ولهذا كان قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتُبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَنْتَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] يفيد كل ما قيل في حكمة الصيام، أي: لعلكم تتقدون المحارم عموماً، ولعلكم تتقدون ما حرم على الصائمين من المفطرات

والمنوعات، ولعلكم تتصفون بصفة التقوى وتتخلّقون بأخلاقها، وهكذا سائر ما ذكر فيه هذا اللفظ، مثل قوله: ﴿هُدَىٰ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: المتقين لكل ما يُتّقى من الكفر والفسق والعصيان، أي: المؤذين للفرائض والنوافل التي هي خصال التقوى، وكذلك قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَتَقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَيْفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبَصِّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، أي: إن الذين كانت التقوى وصفهم، وترك المحارم شعارهم، متى زَيَّن لهم الشيطان بعض الذنوب تذكروا كل أمر يوجب لهم المبادرة إلى المتاب؛ كعزمـة الله، وما يقتضيه الإيمان، وما توجـبه التقوى، وتذكروا عقابـه ونكـالـه، وتذكروا ما تُحـدـثـه الذنـوبـ من العـيـوبـ والنـقـائـصـ، وما تسلـبـهـ منـ الـكـمالـاتـ، ﴿فَإِذَا هُمْ مُبَصِّرُونَ﴾ من أين أتوا، ومبصرون الوجه الذي فيه التخلص من هذا الذنب الذي وقعـواـ فيـهـ، فـبـادـرـواـ فيـ التـوـبـةـ النـصـوحـ، فـعـادـواـ إـلـىـ مرـبـتـهـمـ، وـعـادـ الشـيـطـانـ خـاسـئـاـ مـدـحـورـاـ.

وكذلك ما ذكره على وجه الإطلاق على المؤمنين، وبلفظ «المؤمنين» أو بلفظ: «إن الذين آمنوا» ونحوها، فإنه يدخل فيه جميع ما يجب الإيمان به من الأصول والعقائد، مع أنه قيد ذلك في بعض الآيات، مثل قوله: ﴿فَوُلُواْءَمَنَّا بِاللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦] ونحوها.

وكذلك ما أمر به من الصلاح والإصلاح، وما نهى عنه من الفساد والإفساد مطلقاً، يدخل فيه كل صلاح، كما يدخل في النهي كل فساد.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَأَحَسِنُواْ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَى﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿مَلْ جَزَاءُ الْأَخْسَرِينَ﴾

إِلَّا إِلَّا إِلْحَسَنُ》 [الرحمن: ٦٠] يدخل في ذلك كله: الإحسان في عبادة الخالق بأن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، والإحسان إلى المخلوقين بجميع وجوه الإحسان؛ من قول، و فعل، وجاه، وعلم، ومال، وغيرها.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَكَثَرُ الْكَاثِرِ﴾ [التكاثر: ١]، فحذف المتكاثر به ليعم جميع ما يقصد الناس فيه المكاثرة من الرياسات، والأموال، والجاه، والضياعات، والأولاد، وغيرها مما تتعلق به أغراض النفوس، ويلهيها عن طاعة الله.

وكذلك قوله: ﴿وَالصَّرِّ إِنَّ إِلَّا إِنْسَنَ لَفِي خَسْرٍ﴾ [العصر: ٢-١]، أي: في خسارة من جميع الوجه، إلا من اتصف بالإيمان، والعمل الصالح، والتواصي بالحق والصبر.

### التعليق

ولهذا قال: ﴿لَفِي خَسْرٍ﴾، فجعل الخسر ظرفاً له فيه. والظرف محيط بالمظروف، يعني: أن الإنسان منغمس في الخسر، والخسر محيط به من كل جانب، إلا من اتصف بهذه الصفات الأربع ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّرِّ﴾ [العصر: ٣].



وقوله: ﴿فَتَنَاهُوا أَهْلَ الْدُّنْيَا إِنْ كُنْتُمْ لَا تَقْلِمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فذكر المسؤولين، وأطلق المسؤول عنه؛ ليعم كل ما يحتاجه العبد ولا يعلمه.

وكذلك أمره تعالى بالصبر، ومحبة الصابرين، وثناؤه عليهم،

وبيان كثرة أجرهم؛ من غير أن يقيد ذلك بنوع، ليشمل أنواع الصبر الثلاثة، وهي: الصبر على طاعة الله، وعن معصيته، وعلى أقداره المؤلمة. ومقابل ذلك: ذمُّه للكافرين، والظالمين، والفاسقين، والمشركين، والمنافقين، والمعتدين، ونحوهم؛ من غير أن يقيده بشيء، ليشمل جميع ذلك المعنى.

ومن هذا قوله: **﴿فَإِنْ أَخْرِزْتُمْ﴾** [البقرة: ١٩٦]، ليشمل كل حصر.

**﴿فَإِنْ خَفْتُمْ فِرَجاً أَوْ رُكْبَانًا﴾** [البقرة: ٢٣٩]، ليعم كل خوف.

وقد يقيد ذلك ببعض الأمور، فيقتيد به ما سبق الكلام لأجله، وهذا شيء كثير لو ذهبنا نذكر الأمثلة لطالٍ، ولكن قد فتح لك الباب فامش على هذا السبيل المفضي إلى رياض بهيجـة من أصناف العلوم.

## التعليق

ويلتحق بهذه القاعدة: أن الحكم المعلق بوصف يدل على عليه ذلك الوصف فيه؛ فمثلاً إذا قلت: **﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّتٍ وَعُيُونٍ﴾** [الحجر: ٤٥]، أي: لتقواهم؛ فالحكم المعلق بوصف يدل على عليه ذلك الوصف لهذا الحكم، ويدل أيضاً على أنه يعم بعموم هذا الوصف، وأنه يقوى كلما قوي ذلك الوصف ويضعف كلما ضعف.

وقد أشار المؤلف إلى أن الأمثلة كثيرة، فمنها: قوله تعالى:

**﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَأَوَّلَ وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَجَدَكَ عَابِلًا فَأَغْفَقَ﴾** [الضحى: ٦ - ٨]، لم يقل: ألم يجدك يتيمًا فأواك، وضالاً

فهداك، وعائلاً فأغناك؛ لأن الذي حصل من هذا حصل له ولغيره، فإن الله تعالى آواه وآوى به أيضاً، فهو فئة كل مؤمن وملجأ كل مؤمن فيما يقدر عليه. **﴿وَوَجَدَكَ ضَالًاً فَهَدَى﴾** هداه وهدى به. **﴿وَوَجَدَكَ عَابِلًا فَأَغْنَى﴾** أغناه وأغنى به. ولهذا قال الرسول عليه الصلاة والسلام للأنصار: «ألم أجدكم ضاللاً فهداكم الله بي، وعالة فأغناكم الله بي، ومتفرقين فاللهم الله بي»<sup>(١)</sup>. هذه فائدة، لو قال: ألم يجده يتيمًا فآواه، ووجدك ضالاً فهداك، ووجدك عائلاً فأغناك؛ صار مخصصاً، فلما حذف المتعلق صار عاماً.



(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الطائف (٤٠٧٥)؛ ومسلم في كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام (١٠٦١).

القاعدة الخامسة عشرة:

جعل الله الأسباب للمطالب العالية مبشرات  
لتطمئن القلوب وزيادة الإيمان.

وهذا في عدة مواضع من كتابه، فمن ذلك:

النصر، قال في إنزال الملائكة: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى  
وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأنفال: ١٠].

وقال في أسباب الرزق ونزول المطر: ﴿وَمَنْ أَيْمَنَهُ أَنْ يُرِسِّلَ الْرِّياحَ  
مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذْكِرَ مَنْ رَحِمَهُ﴾ [الروم: ٤٦].

وأعم من ذلك كله قوله: ﴿أَلَا إِنَّ أُولَئِكَ اللَّهَ لَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ  
وَلَا هُمْ يَحْرُثُونَ﴾ الذين آمنوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ لَهُمُ الْبَشَرَى فِي  
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: ٦٤ - ٦٢]، وهي كل دليل وعلامة تدلهم على  
أن الله قد أراد بهم الخير، وأنهم من أوليائه وصفوته، فيدخلن فيه  
الثناء الحسن، والرؤيا الصالحة، ويدخلن فيه ما يشاهدونه من اللطف،  
وال توفيق، والتيسير لليسرى، وتجنيبهم العسرى.

ومن ذلك، بل ألطاف: أن يجعل الشدّات مبشرة بالفرج، ...

التعليق

لأن الله يقول: ﴿فَمَنْ مِنْ أَعْطَنِي وَآتَنِي ٥٥ وَصَدَقَ بِالْحَسْنَى فَسَنُبَيِّنُهُ  
لِلْيُسْرَى﴾ [الليل: ٥ - ٧]، ويقول: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلَ لَهُ مِنْ أَثْرَىٰ يُسْرًا﴾